

مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية
الاجتماعية في تقاريرها المالية : دراسة ميدانية

د. أحمد حامد محمود عبد الحليم

د. عادل حسن النصيرات

قسم الإدارة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها

المالية: دراسة ميدانية

د. أحمد حامد محمود عبد الحليم

د. عادل حسن النصيرات

قسم الإدارة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ قبول البحث: ١٦/٨/١٤٣٩هـ

تاريخ تقديم البحث: ٨/٥/١٤٣٩هـ

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة السعودية والبالغ عددها (١٧٠) شركة، أما عينة الدراسة فتكونت من (٣٨٤) مستجيباً من العاملين بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) في هذه الشركات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن الشركات المساهمة السعودية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة، وأن مستوى هذا الإفصاح كان بدرجة مرتفعة، وتبين أيضاً أنها تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة، وأن مستوى هذا الإفصاح كان بدرجة مرتفعة. وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحثان عدداً من التوصيات أهمها: ضرورة إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن مكافآت وحوافز العاملين المتميزين بالأنشطة البيئية، والإفصاح عن الأنظمة والقوانين التشريعية المتعلقة بالرقابة على التلوث أو تخفيضه أو التخلص منه والإفصاح عن تكلفتها، مع وضع مخصصات مالية محددة للأمور الاجتماعية الطارئة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، الشركات المساهمة السعودية.



المقدمة:

لقد اكتسب الدور الاجتماعي للشركات أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة، وبالأخص بعد تخلي الحكومات عن بعض أدوارها في المجتمع، فأصبح لشركات القطاع الخاص دور محوري في عملية التنمية، حيث أدركت الشركات أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطها ليشمل ما هو أكثر من النشاط الإنتاجي، مثل احتياجات المجتمع والبيئة والتعليم والصحة، فالشركات الآن أصبحت لا تعدّ كيانات اقتصادية فقط، بل هي كيانات ترتبط بالمجتمع الذي تعمل فيه، فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية متشابكة مع المجتمع، وكلما تحسنت ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ازدادت فرصة الشركات في العمل في بيئة أفضل.

كما تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه البيئة والمجتمع المحيط بها، وتحولت النظرة من نظرة اقتصادية بحتة ممثلة في تحقيق أقصى أرباح ممكنة، إلى نظرة اقتصادية - اجتماعية.

وقد كان لانتهاء شركة أنرون الدور الرئيسي وراء الاهتمام بتقارير المسؤولية الاجتماعية في أمريكا، واتضح ذلك أيضاً في إنجلترا حيث تزايد عدد الشركات التي تصدر تقارير بيئية واجتماعية عبر مواقعها الإلكترونية. فعلى سبيل المثال أشارت الدراسة التي قام بها KPMG في عام ٢٠٠٠م إلى أن حوالي (٤٩٪) من عدد (١٠٠) شركة من الشركات البريطانية المسجلة في مؤشر (FTSE) تصدر هذه التقارير وتزيد تلك النسبة الآن عن (٨٠٪) وهذا يعكس تزايد الاتجاه نحو الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك التنمية المستدامة (Sustainable Development - Owen, 2005, PP: 395- 404).

وتجدر الإشارة إلى أنه أصبح من الضرورة الملحة والمتزايدة - خاصة في عالم يتصف بالهولة والأزمات الاقتصادية - على الشركات أن تعي وتواكب أثرها في المجتمع والبيئة المحيطة بها، حيث لم يعد تقييم هذه الشركات معتمداً على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، إنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility (CSR).

مشكلة الدراسة :

تزايدت الضغوط الاجتماعية على الشركات، وأصبح من الضروري اضطلاعها بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، إذ لا يعقل أن تخطط الشركة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة متجاهلة للمسؤوليات الاجتماعية الملقاة عليها، ولذلك أصبح يقع على كل شركة مسؤولية وضع الخطط والبرامج اللازمة للمساهمة الفعالة في علاج المشكلات الكامنة في البيئة والمجتمع المحيط بها.

ولقد صاحب اضطلاع الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية الاهتمام والمناذاة بضرورة وضع المقاييس والإجراءات المحاسبية التي يمكن من خلالها حصر الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركات للوفاء بهذه المسؤوليات وقياسها والتقرير عن كافة المعلومات التي تعكس الدور الاجتماعي الذي تقوم به لخدمة كافة الأطراف سواء داخل الشركة أو خارجها.

ولم يقف الأمر عند المطالبة بضرورة الإفصاح عن كافة المعلومات التي توضح نتائج الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركات فحسب، بل كان

لابد من بذل الجهود العلمية والمهنية للبحث، في محاولة وضع الإطار اللازم لكيفية التحقق من استجابة الشركات لمسئوليتها الاجتماعية، وتقييم ذلك والحكم عليه بطرق موضوعية ومحيدة، ضماناً لسلامة ما يتم الإفصاح عنه من بيانات ومعلومات.

كذلك زاد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات وأصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة عنواناً للمؤتمرات والندوات، ومجالاً للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، كما تزايد الاهتمام بها من قبل كل من الحكومة والشركات ذاتها، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً من إستراتيجية شركات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة.

ورغم ذلك فإنه لا يوجد اتفاق عام لدى الأطراف المعنية على تحديد تعريف واضح للمسؤولية الاجتماعية، وكيفية قياسها من ناحية التكاليف والعوائد الاجتماعية. لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن بنود المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، وذلك من خلال طرح التساؤلات الآتية:

- ما مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة؟

- ما مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بتطبيق أنظمة وقوانين حماية البيئة؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة،

وذلك من وجهة نظر العاملين بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) في هذه الشركات.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال الآتي:

١ - اهتمام المملكة العربية السعودية بالقضايا البيئية والاجتماعية وتزايد الأصوات داخل المجتمع السعودي المطالبة بضرورة قيام القطاع الخاص بتحمل مسؤولياته تجاه البيئة والمجتمع.

٢ - الأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية، حيث أصبح العائد الاجتماعي للشركات متقدماً على عائدها المالي، بالإضافة إلى ذلك فإن كفاءة النظام المحاسبي أصبحت تقاس بمدى احتوائه على نظام فرعي يتيح الحصول على معلومات عن الأداء الاجتماعي للشركة وأثرها في المجتمع.

٣ - لما كان هذا الموضوع -الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية - موضوعاً حديثاً نسبياً في المملكة العربية السعودية، فإن أهمية هذه الدراسة تظهر من خلال محاولة الوقوف على مدى إدراك شركات المساهمة السعودية لمسئوليتها الاجتماعية من خلال إفصاحها عن المعلومات الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية.

٤ - قلة الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة السعودية، ويأمل الباحثان أن تكون هذه الدراسة محفزاً للجهات ذات العلاقة بالشركات وأدائها كهيئة سوق المال والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومؤسسة النقد ووزارة التجارة لإيجاد وتشريع معايير للتقرير والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات المساهمة السعودية.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيتين التاليتين:

HO1: لا تفصح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية

في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة.

HO2: لا تفصح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية

في تقاريرها المالية فيما يتعلق بتطبيق أنظمة وقوانين حماية البيئة.

منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية لأنها تتقصى مدى إفصاح

الشركات المساهمة السعودية عن بنود المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها

المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة السعودية والبالغة

١٧٠ شركة، وقد تم الاعتماد على عينه قصدية (تحكمية) لفئة العاملين

بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) العاملين في هذه

الشركات بلغ حجمها (٣٨٤) مستجيباً تم اختيارهم وفقاً لتجاوبهم مع

الباحثين في الإجابة على أسئلة الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية،

مثل كتب المحاسبة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي

تبحث في موضوع الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية، كما اعتمدا

على المصادر الأولية من خلال تطوير استبانة، وللتأكد من صدقها وقدرتها

على قياس متغيرات الدراسة، فقد تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق

الداخلي وبلغ (٩١,٥%).

أداة جمع البيانات:

قام الباحثان بتصميم استبانة شملت جميع متغيرات الدراسة، وتم عرضها على ذوي الخبرة والاختصاص، وهيئة محكمين من الخبراء في علم الإدارة والمحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وبعد استرجاعها قام الباحثان بإجراء التعديلات المقترحة من الخبراء المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على العاملين بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) العاملين في هذه الشركات. واستخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي، (موافق جدا ٥ علامات، موافق ٤ علامات، محايد ٣ علامات، غير موافق علامتان، غير موافق جدا علامة واحدة) وحسب الدرجات مستوى الملاءمة والأهمية النسبية للوسط الحسابي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمت الاستعانة بالأساليب الكمية المتضمن استخدام العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية الملائمة لمنهج الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على تقييمات المبحوثين لسؤالي الدراسة، كذلك تم استخدام اختبار t-test : (One sample t-test) في اختبار فرضيتي الدراسة.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحثان في هذا الجزء بعض الدراسات التي اطلعوا عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت اليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة وذلك كما يلي:

أجرى (جربوع، ٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما تبين أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات عبارة عن نشاط يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

استهدفت دراسة (Riham et. al., 2008) تحليل التقارير البيئية والاجتماعية للشركات المصرية، وذلك من خلال عينة مكونة من (٦٠) تقريراً سنوياً لعام ٢٠٠٢م، في تسعة قطاعات (الأغذية والمشروبات، الأسمت، المنسوجات، المطاحن، السيراميك، المرافق العامة، الأدوية، مواد البناء والتشييد، والمواد الكيميائية). وتوصلت إلى إن عضوية الصناعة لها تأثير كبير في الإفصاح عن بعض المعلومات الاجتماعية، وإن الصحة والسلامة المهنية هي أبرز بنود الإفصاح، حيث بلغ معدل الإفصاح عنها في العينة ٦٥٪، في حين أن صناعة الأغذية والمشروبات، الأسمت، السيراميك، والكيماويات أفصحت عنها بنسبة ١٠٠٪. وتبين أن الشركة الحكومية تفصح أكثر عن المعلومات المتعلقة بالموظفين مقارنة بالشركات الخاصة، بينما الشركات الخاصة تتفوق على الشركات الحكومية في الإفصاح عن المجالات الثلاثة الأخرى: العملاء، البيئة، والمجتمع.

وقامت دراسة (Khan et. al., 2009) بقياس مستوى الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة داكا ببنجلادش، ومدى إدراك مستخدمي التقارير السنوية (من محللين ماليين، مساهمين، موظفين، عملاء، وموردين) للإفصاح الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك في بنجلادش تفسح عن أدائها الاجتماعي ولكن نسبة الإفصاح كانت منخفضة بسبب أن الإفصاح اختياري، كما أن البنوك لا تفرد مكاناً مفصلاً للإفصاح عن الأداء الاجتماعي وإنما يندرج تحت تقرير مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن مستخدمي التقارير السنوية يرغبون في مزيد من الإفصاحات عن المسؤولية الاجتماعية.

واستهدفت دراسة (محمد، ٢٠٠٩) بيان مدى أهمية القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات السعودية لدعم مبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لعدد (٥٢) شركة من الشركات المساهمة السعودية المسجلة في سوق رأس المال السعودي، شملت (١٥) قطاعاً من القطاعات الاقتصادية وذلك عن عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تفاوت واضح بين الشركات السعودية في التقرير والإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية والبيئية لأنها تعد بيانات اختيارية. وإن الشركات الملتزمة بتطبيق آليات ومبادئ حوكمة الشركات تعد من أكثر الشركات إفصاحاً عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

وتناولت دراسة (عبد الله، ٢٠١٠) تحليل لأساليب القياس والإفصاح لمؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر، وتحديد دور الجهاز المركزي للمحاسبات في التحقق والتقرير عن مؤشر المسؤولية الاجتماعية لشركات

قطاع الأعمال العام. وتوصلت الدراسة إلى أن مبادئ المسؤولية الاجتماعية تطبق داخل الشركة، ثم تتجه إلى خارجها لصنع القرارات والسياسات في مجتمع الأعمال من حيث الالتزام الكامل للمتطلبات القانونية القائمة واحترام الآخرين وحماية البيئة. وتبين أن تحديد وسائل قياس وتقييم الأداء الاجتماعي لدى الشركات يحتاج لتفعيل دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مستوى الأداء الاجتماعي.

وأجرى (Lies, et. al., 2011) دراسة للتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات البلجيكية، وذلك من خلال التركيز على ثلاث نقاط لجمع المعلومات المتعلقة بالإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي: أهداف ورؤية الشركة، أساليب أو نهج الإدارة في الإفصاح، ومؤشرات الأداء. وذلك من خلال فحص التقارير السنوية لعدد (١٠٨) شركة من الشركات المسجلة في البورصة البلجيكية لعام ٢٠٠٥م. وانتهت تلك الدراسة إلى أن الشركات البلجيكية اهتمت بالإفصاح والتقرير عن ممارسات العمل والعمل المناسب، والقضايا البيئية أكثر من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤولية المنتج، حقوق الإنسان، والمجتمع.

أما دراسة (Sangeetha & Pria, 2011) فقد هدفت إلى بيان العوامل المؤثرة على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنوك في سلطنة عمان من وجهة نظر أصحاب المصالح، وذلك من خلال قائمة استقصاء تم تطبيقها على سبعة من البنوك الوطنية باعتبارها هي المهيمنة على القطاع المصرفي. وخلصت إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك وهي: مدى توافر منظمات غير حكومية ومنظمات اجتماعية، حسن تطبيق

نظام حوكمة الشركات، وتنوع القوى العاملة. كما أن للمسؤولية الاجتماعية للشركات فوائد تضمن لشركة أن تميز نفسها عن المنافسين وترفع مكانتها بين عملائها وموظفيها.

وهدفت دراسة (الشويمان، ٢٠١٢) إلى تقييم نطاق ودوافع الشركات على الممارسة الاجتماعية المسؤولة في المملكة العربية السعودية، واقتراح عدد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير دورية توضح أداء وإنجازات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن تكون هناك مؤشرات محددة تقيس وتعكس مختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النظام المحاسبي المطبق، وأن تصدر تقارير منفصلة أو مرفقة مع التقارير المالية بهذه المؤشرات بما يسمح للأطراف ذات العلاقة بمعرفة إنجازات الشركات في هذا المجال وتقييمها.

استهدفت دراسة (عبد الملك والمخارفي، ٢٠١٢) التعرف على مدى حاجة البيئة السعودية لمعيار للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ودراسة حالة عملية لإحدى الشركات السعودية والتي تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت إلى أنه وبالرغم من ضخامة حجم القطاع الخاص السعودي إلا أن عجلة أو حركة المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع ما زالت بطيئة ولا تساير حجم نمو نشاطه وأرباحه الطائلة، حيث إن جهود هذا القطاع جهود فردية ينقصها التنظيم، وتبين أن بعض منظمات الأعمال السعودية تقوم بتقديم تقرير وصفي غير مالي عن المسؤولية الاجتماعية.

هدفت دراسة (عبد المتعال، ٢٠١٢) إلى اختبار أثر آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري عن ممارسات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والقضايا البيئية على قيمة الشركة ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت على دراسة تطبيقية لعينة من (٥٠) شركة من الشركات الأكثر تداولاً في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام (٢٠٠٥) حتى عام (٢٠١١). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معنوية بين الإفصاح الاختياري وبين القيمة المستقبلية للشركة، وعلاقة عكسية غير معنوية مع الأداء الحالي. وكذلك زيادة معنوية تأثير الإفصاح الاختياري على قيمة الشركة في حالة ارتفاع مستوى ممارسات آليات حوكمة الشركات اعتماداً على الأداء المستقبلي كمؤشر لقيمة الشركة وعدم معنوية هذا التأثير اعتماداً على الأداء الحالي المستقبلي كمؤشر لقيمة الشركة.

كما هدفت دراسة (De Klerk et al., 2015) إلى اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وأسعار الأسهم ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت على دراسة تطبيقية لعينة من (٨٩) شركة بريطانية خلال الفترة من عام (٢٠٠٧) حتى عام (٢٠٠٨). وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، كما أنه يوفر معلومات إضافية للمستثمرين تساعدهم في تقدير قيمة الأسهم.

بينما حاولت دراسة (Qiu et al., 2016) تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي وربحية الشركة وقيمتها السوقية ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات البريطانية المسجلة في مؤشر (FTST 350) من خلال ملاحظة (٦٢٩) مشاهدة - سنة خلال الفترة من (٢٠٠٥) حتى

عام ٢٠٠٩). وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية يؤثر إيجابياً على القيمة السوقية للشركات، وارتفاع معدلات النمو المتوقعة من التدفقات النقدية لهذه الشركات.

هدفت دراسة (Cheng and Kung, 2016) إلى تحليل أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات. ولتحقيق هذا الهدف تم فحص التقارير المالية لعينة من الشركات المسجلة في بورصتي Shanghai، Shenzhen لأوراق المالية في الصين من خلال ملاحظة (٤٣٦٧) شركة - سنة خلال الفترة من عام (٢٠٠٧) حتى عام (٢٠٠٩). وقد توصلت الدراسة إلى إن ممارسة الشركة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية يشجع على إتباع سياسات محاسبية متحفظة، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسة أن الشركات ذات هياكل الملكية الحكومية قد ينخفض فيها الدافع لتحسن جودة الأرباح مما يضعف تأثير ممارسات المسؤولية الاجتماعية فيها على تحفظ الأرباح حيث تفي بهذه الممارسات وفقاً لسياسة الحكومة وللحفاظ على شرعيتها.

كما هدفت دراسة (بدوي، ٢٠١٧) إلى تحليل العلاقة بين هيكل الملكية، وتحديد الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من جهة وقيمة الشركات المدرجة في البورصة المصرية واعتمدت في ذلك على دراسة تطبيقية لعينة من (٣١) شركة مدرجة بالبورصة المصرية في عام ٢٠١٥. وقد توصلت الدراسة إلى عدم معنوية العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية وقيمة الشركة من وجهة نظر

المستثمرين وعدم اهتمام المستثمرين بمستوى افصاح الشركات المملوكة من قبل المؤسسات عن دورها الاجتماعي في المجتمع.

كما هدفت دراسة (Li et al.,2017) إلى تحليل أثر الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكومي على قيمة الشركة. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت على دراسة تطبيقية للشركات في المملكة المتحدة المسجلة في مؤشر FTSE 350 حيث تم مشاهدة (٢٤١٥) شركة -سنة خلال الفترة من عام (٢٠٠٤) حتى عام (٢٠١٣). وقد توصلت إلى أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وقيمة الشركة حيث يساعد هذا الإفصاح على تحسين الشفافية، والمساءلة وتعزيز ثقة المستثمرين.

كما استهدفت دراسة (Suto & Takehara, 2016) دراسة العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات اليابانية وتكلفة رأس المال - من حيث تكلفة التمويل بالاقتراض وتكلفة التمويل بالملكية، والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال - خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣م. وقد توصلت الدراسة إلى أن علاقة الارتباط بين الأداء الاجتماعي للشركات وتكلفة التمويل بالملكية غير هامة، في حين أن العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات وتكلفة التمويل بالاقتراض علاقة إيجابية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ فترة الأزمة المالية العالمية، كما أن علاقة الارتباط بين الأداء الاجتماعي للشركات وتكلفة التمويل بالملكية علاقة سلبية بدرجة عالية، في حين علاقة الارتباط بين الأداء الاجتماعي للشركات وتكلفة التمويل بالاقتراض علاقة ضعيفة وذلك خلال الفترة من ٢٠١١م وحتى ٢٠١٣م.

أما دراسة (Razali et al., 2017) فقد استهدفت دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتكلفة رأس المال، لعينة مكونة من (٥٩) شركة مسجلة في البورصة الماليزية خلال الفترة من ٢٠١٢م حتى ٢٠١٤م. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة كمتغير رقابي وتكلفة رأس المال، كما أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية يقلل من تكلفة رأس المال من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تقليل المخاطر.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة فقد خلص الباحثان إلى ما يأتي:

- ١ - أهمية زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، لما لها من فوائد ومزايا عديدة، كما أن استقرار السوق يأتي من خلال تكامل دور القطاع الخاص والحكومة لمعالجة قضايا المسؤولية الاجتماعية.
- ٢ - يوجد تباين في الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، كما أن إطار المسؤولية الاجتماعية غير محدد المعالم بدقة.
- ٣ - هناك إجماع على أهمية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٤ - تركز إفصاح الشركات التي أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية في عنصر الموارد البشرية من حيث تنمية الموارد البشرية والتوظيف والتدريب والاهتمام بالقوى البشرية العاملة.
- ٥ - أن إفصاح الشركات كان في الجزء الخاص بتقرير مجلس الإدارة في التقارير المالية للشركات، وكان الإفصاح وصفيًا بالدرجة الأولى وفي حالات محدودة كميًا.

٦ - ضرورة وجود معايير وتشريعات للتقرير والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٧ - إن الدراسات السابقة تمت في بيئات متعددة ومختلفة عن البيئة السعودية الأمر الذي يجعل من عملية تعميم نتائجها غاية في الصعوبة.

٨ - لم تتطرق أي من الدراسات السابقة إلى:

- بيان أي من مناهج الفكر المحاسبي الذي يلائم الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية.

- معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير وقوائم الشركات المالية.

- بالرغم من الجهود والدعم السعودي للقطاع الخاص إلا أن دور القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية غير ملموس أو غير مؤثر، مما يستدعي دراسة واقتراح مجموعة من الوسائل والطرق كوضع معيار لزيادة فاعلية دور ذلك القطاع بالمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يحاول الباحثان تقديمه من خلال هذه الدراسة.

الإطار النظري:

المسؤولية الاجتماعية (المفهوم، الأهمية والمزايا، وركائز النجاح):

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات حقيقة واقعة من الصعب تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام ومحدد على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويتضح ذلك من خلال استعراض التعريفات الآتية:

المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات هي التزام أدبي أو قانوني من قبل الشركات داخل المجتمع لتحمل مسؤوليتها البيئية والاجتماعية من خلال

إنفاق جزء من أرباحها لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقديم خدمات للمجتمع (الخيال ومقني، ٢٠٠٣، ص ٢٥٦).

ويعرف (Peter, et. al, 2001, p: 287) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام الشركة باستخدام مواردها لإفادة المجتمع، من خلال المشاركة الفعالة باعتبارها عضواً في المجتمع، وتحسين رفاهية المجتمع ككل بصرف النظر عن المكاسب المباشرة للشركة.

ويرى (Arash & Mohamed, 2007, p: 754) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام الشركة باحترام حقوق الأفراد وتعزيز رفاهية الإنسان في عملياتها، وأن الشركات ليس لديها فقط مسؤولية اقتصادية تتمثل في تحقيق الأرباح، ومسؤولية قانونية في متابعة القوانين والقواعد الأساسية التي توجه قدرتها نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية. ولكن لديها مسؤولية أخلاقية تتضمن مجموعة من المعايير الاجتماعية.

ويعرف الباحثان المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها: مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الشركة إما إلزامياً وإما اختيارياً، سواء تحقق من ورائها عائد اقتصادي مباشر أم لا، وسواء كانت المجموعة التي ستستفيد من تلك الأنشطة داخل الشركة (المساهمون والعاملون) أم خارجها (العملاء، الموردون، البيئة، والمجتمع ككل)، وذلك من أجل وفائها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه تنمية ورفاهية المجتمع والبيئة المحيطة بها.

وفي ظل تزايد أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، يثار التساؤل حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية، وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي

تعود على الشركات تتمثل فيما يأتي: (Moir, 2001, p: 16) و (محسن وآخرون، ٢٠٠٦، ص٥٢) و(Elasrag, 2011, p: 12)

١ -تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.

٢ -تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك. وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة Dow Jones Sustainability Index (DJSI) والذي أُطلق عام ١٩٩٩م، ويُعنى بترتيب الشركات العالمية وفقاً لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

٣ -تحسين صورة الشركة بإفصاحها عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية لإرضاء جميع أصحاب المصالح (العاملين، العملاء، المستثمرين، الحكومات، المنظمات غير الحكومية، المقرضين... وغيرهم).

٤ -تحسين علاقة الشركة مع مجتمع الاستثمار، حيث إن تبني المسؤولية الاجتماعية من جانب الشركة يمكن أن يُحسن من مكانتها من منظور مجتمع الاستثمار، كما يؤثر علي قيمة أسهم الشركة في سوق رأس المال، مما يؤدي إلى سهولة حصولها علي رأس المال بشكل أفضل.

٥ - جذب العملاء لمنتجات الشركة أو خدماتها، حيث يُفضل العملاء التعامل مع الشركات التي لديها أعلى درجة من ممارسات المسؤولية الاجتماعية والابتعاد عن الشركات التي ليس لديها مسؤولية اجتماعية، مما يعود علي الشركة بزيادة حصتها في السوق.

٦ - استقطاب أكفأ العناصر البشرية، حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب.

٧ - بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

٨ - حُسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة. وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحدياً للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

وحتى تنجح الشركات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لها، فإن هناك عدد من الركائز الأساسية لنجاحها، والتي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه الركائز ما يأتي: (Archie, 1999, p: 405) و(جماعي وعبد العزيز، ٢٠١٢، ص ١٠)

١ - ضرورة إيمان الشركة بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة و يقين من قبل كل مسؤول فيها ابتداء من أصحاب الشركة، مروراً بمديريها التنفيذيين، وانتهاءً بالموظفين حول أهمية

هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل شركة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تفضل به الشركة على مجتمعتها بل تفتخر به وتعدّه واجباً عليها.

٢ - أن تقوم الشركة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من الانتقاد والشكوى للسلبات الموجودة.

٣ - أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركات يتم متابعته من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له الخطط المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع خطط المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.

٤ - يجب على الشركة أن تخصص مسئولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والخطط المطلوبة، ويتبع مباشرة الإدارة العليا ويُمنح الصلاحيات اللازمة، وأن يكون له دور رئيسي وفعال على مستوى الشركة.

٥ - الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقتها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يُعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقاً لما تم الإعلان عنه، وهذا قد يساهم في توقف البرنامج مستقبلاً.

٦ - الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية، وكأن هذه البرامج منتج تجاري يجب الاهتمام به والعناية بتقديمه بشكل متميز يساهم فعلاً في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه.

٧ - يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقيق المشاريع والبرامج الكبيرة.

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (المفهوم، المجالات):

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Accounting أحدث مراحل التطور المحاسبي حيث ظهرت كرد فعل على ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي الذي تلعبه الشركات نتيجة التغيرات الحادثة في البيئة المحيطة بالشركات، إذ إن الأمر أصبح لا يتطلب فقط الوقوف على الكفاءة المقارنة للطرق الإدارية المختلفة لإدارة الشركات ولكن الوقوف أيضاً على أثر تلك الشركات على المجتمع الذي تعيش فيه، وهذا يعني الوقوف على الآثار غير المالية لأوجه نشاط الشركة. وظهرت المحاسبة الاجتماعية كنتيجة للازدياد المتسارع في حجم وقدرات الشركات نتيجة تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق (خشارمه، ٢٠٠٧، ص ٩٨).

ويعرفها (لطفي، ٢٠٠٥، ص ٧٣-٧٤) بأنها "منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للشركة".

ويرى الباحثان إلى أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي نظام معلومات محاسبي يتضمن مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه فئات المجتمع المختلفة سواء كانت داخل الشركة أم خارجها، وذلك بهدف توفير معلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك الشركات.

أما مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات فإن معظم الهيئات والمنظمات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة مثل جمعية المحاسبة الأمريكية

(A.A.A)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (NAA)، والكتابات والأبحاث على أن مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات تتفق بان هناك أربعة مجالات وهي: (Gray, 2002, pp. 299) و (جربوع، ٢٠٠٧، ص ٢٤٨) و(المحمودي، ٢٠٠٧، ص ٦٥):

١ - **مجال العاملين:** يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة الشركة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف الشركة، ومن ثمّ فهي تشمل الأنشطة التي تتعلق بمصالح العاملين، ومنها: توفير الأمان في بيئة العمل، تحسين ظروف العمل، الاهتمام بالشؤون الصحية للعاملين وأسرهم، المساعدة مادياً في تأدية المناسك الدينية مثل العمرة والحج، توفير السكن المناسب للعاملين، توفير وسائل النقل الملائمة، وتوفير البرامج التدريبية اللازمة للعاملين.

٢ - **مجال البيئة:** يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الشركة لنشاطها والذي يؤثر في البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ومنها: الالتزام بقوانين المحافظة على البيئة، التخلص من المخلفات بطريقة تؤدي إلى تخفيض التلوث إلى أدنى حد ممكن، الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة والموارد الطبيعية.

٣ - **مجال العملاء أو حماية المستهلك:** يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا العملاء، والمحافظة على هذا الرضا كاستجابة لشكاوى العملاء، والاهتمام بزيادة أمان المنتج، الصدق في التعامل مع العملاء وعدم

خداعهم، الصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة بها ومدة صلاحية الاستخدام، توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان.

٤ - مجال المجتمع: يشمل مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بتنمية وتحسين نوعية الحياة وتحقيق فائدة للمجتمع ككل، ومنها: دعم الجمعيات الخيرية، توظيف الأقليات، تشغيل المعاقين والعجزة، إقامة حضانات لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، توفير فرصة التدريب لطلاب الجامعات، إقامة المكتبات وتمويل المعارض والندوات والمؤتمرات، المساعدة في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية.

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي (المفهوم، الأسباب):

يُعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار، حيث يقرر مبدأ الإفصاح ضرورة احتواء التقارير المالية على كافة المعلومات لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، من خلال توصيل الآثار البيئية والاجتماعية لممارسات الشركة الاقتصادية لأصحاب المصالح أو للمجتمع ككل (Manuel & Lucia, 2008, p: 165) ويشير (جربوع، ٢٠٠٧، ص ٢٥٠) إلى أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع الشركة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية.

ويرى الباحثان أن الإفصاح الاجتماعي هو تقرير وتوصيل معلومات عن علاقة الشركة بالمجتمع والبيئة المحيطة بها، ويتم ذلك من خلال تضمين التقارير والقوائم المالية كافة المعلومات عن الأداء الاجتماعي للشركة. أما أسباب ومبررات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات فيعود لما يلي:

١ - أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية: يحظى التقرير عن الأداء الاجتماعي بأهمية بالغة لدى الشركات في الوقت الحاضر، إذ إنه يعد المرآة التي تعكس مدى التزام هذه الشركات بأداء مسؤوليتها الاجتماعية، حتى أن هناك آراء تنادي بضرورة اعتبار عملية التقرير عن الأداء الاجتماعي أحد أهم أهداف التقارير المالية. بينما يؤكد آخرون أمثال الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا على ضرورة الوصول إلى نظام محاسبي مستقل مهمته الأساسية قياس الأداء الاجتماعي للشركات والإفصاح عنه (المحمودي، ٢٠٠٧، ص ١٨٤).

٢ - أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة: حيث إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ذات طبيعة كمية ومالية، وتؤثر على أصول الشركة ونفقاتها والتزاماتها فهذا من صميم عمل المحاسب، وبالتالي فإنه من الضروري أن يكون للمحاسب دور ليس في تحديد أهداف وغايات المجتمع، وإنما المساهمة في مجال تحديد المقاييس العملية التي تعبر عن هذه الأهداف والإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية، لتكون المعلومات المقدمة سواء الكمية وغير الكمية (الوصفية) أساساً لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للشركة. ومن ثم فإن وقوف المحاسب موقفاً سلبياً تجاه تأثيرات الشركة

سيترتب عليه إظهار الشركات التي تتقاعس عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية في صورة أفضل من الشركات التي تقدم مساهمة إيجابية في زيادة رفاهية المجتمع (جربوع، ٢٠٠٧، ص ٢٦٧).

٣ - أسباب تتعلق بالتحول في أهداف الشركات وتطبيق حوكمة الشركات: يُوجب نظام السوق المالية السعودية واللوائح التنفيذية لهيئة سوق المال السعودية إظهار الشفافية والإفصاح عن جميع المعلومات المالية والجوهرية الخاصة بالشركات المدرجة، وذلك بشكل كامل ودقيق وفي وقت محدد ودون تمييز. حيث يعد من حقوق المستثمر الوقوف على الصورة الحقيقية لأداء الشركات، والاطلاع على جميع المعلومات التي قد تؤثر على سعر أسهمها (هيئة السوق المالية السعودية، www.cma.org.sa).

الدراسة الميدانية:

إن قيمة البحث العلمي تنبع وتتحقق من خلال ارتباطه بالواقع العملي، واستكمالاً للفائدة المرجوة من البحث، يركز الباحثان في هذا الجزء من البحث على اختبار الفروض التي تقوم عليها الدراسة الميدانية وهي:

الفرض الأول: " لا تفصح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة.

الفرض الثاني: " لا تفصح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بتطبيق أنظمة وقوانين حماية البيئة "

من خلال استطلاع آراء ثلاث فئات هم: المحاسبين، المدققين الماليين، والمحللين الماليين. ويمكن للباحثان أن يعرضا هذه الدراسة الميدانية كما يلي:

١ - أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستقصاء بشكل أساسي، حيث قام الباحثان بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة يمكن من خلالها دراسة وتحليل الردود عليها تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه. كما قام الباحثان بإجراء مقابلات شخصية مع بعض أفراد العينة، لإيضاح هدف الدراسة ومضمون الأسئلة، بما يحقق فهمهم لمعنى ومغزى الأسئلة، وبالتالي ضمان دقة وسلامة الإجابة عليها.

٢ - مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة السعودية والبالغ عددها (١٧٠) شركة، أما عينة الدراسة فتكونت من:

- ١ - المحاسبين في شركات المساهمة السعودية. وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٣١٢) مفردة.
- ٢ - المدققين الماليين، باعتبارهم أحد الأطراف المحورية، وذوي الصلة الوثيقة في دراسة موضوع هذا البحث، وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٣٥) مفردة.
- ٣ - المحللين الماليين. وقد تحددت العينة في (٣٧) مفردة.

٣ - تصميم قائمة الاستقصاء:

في ضوء أهداف وفروض البحث السابق الإشارة إليها، فقد صمم الباحثان قائمة الاستقصاء بحيث تتضمن مجموعة من الأسئلة والاستفسارات التي تعكس فروض البحث.

وقد استخدم الباحثان في صياغة القائمة مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة Scale A five point Likert لتحويل الإجابات الوصفية إلى بيانات كمية يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة أو خطأ فروض البحث ، ويتدرج القياس بين أوافق تماماً/ أوافق/ محايد/ لا أوافق/ لا أوافق إطلاقاً، باستخدام الأوزان المقابلة وهي ١/٢/٣/٤/٥ على التوالي (وذلك كما في ملحق البحث).

٤- توزيع قوائم الاستقصاء وتلقي الردود:

وزع الباحثان (٤٥٠) قائمة استقصاء من خلال الفاكس والبريد الإلكتروني والتسليم باليد، ويوضح الجدول التالي عدد القوائم الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل لفئات الدراسة المختلفة كما يلي:

جدول رقم (١) يوضح

عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

القوائم المرتدة والصالحة للتحليل الإحصائي		القوائم المرتدة وغير صالحة للتحليل الإحصائي	القوائم الموزعة	عينة (فئة) الدراسة
النسبة	العدد			
%٨٦	٣١٢	٥٠	٣٦٢	محاسبين
%٨٢	٣٥	٨	٤٣	مدققين ماليين
%٨٢	٣٧	٨	٤٥	محللين ماليين

القوائم المرتدة والصالحة للتحليل الإحصائي		القوائم المرتدة وغير صالحة للتحليل الإحصائي	القوائم الموزعة	عينة (فئة) الدراسة
النسبة	العدد			
%٨٥	٣٨٤	٦٦	٤٥٠	الإجمالي

في ضوء الجدول السابق، يتضح أن نسبة الردود %٨٥ من عدد القوائم الموزعة على فئات الدراسة، كما أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئة من فئات الدراسة يعد مرتفع، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في تحديد نتائج الدراسة.

جدول رقم (٢)

يوضح تصنيف العينة طبقاً للمؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
%١,٥	٦	دكتوراه
%١٩	٧٣	ماجستير
%٣,٥	١٣	دبلوم محاسبة ومراجعة
%٧٦	٢٩٢	بكالوريوس
%١٠٠	٣٨٤	الإجمالي

كما يبين الجدول التالي نسبة الاستجابة وفقاً لعدد سنوات الخبرة :

جدول رقم (٣)

يوضح نسبة استجابة فئات الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

النسبة	العدد	عدد سنوات الخبرة
٪٢٧	١٠٤	أقل من ٥ سنوات
٪١٣,٥	٥٢	من ٥ - ١٠ سنوات
٪٤٦	١٧٦	من ١٠ - ١٥ سنة
٪١٠	٣٩	من ١٥ - ٢٠ سنة
٪٣,٥	١٣	أكثر من ٢٠ سنة
٪١٠٠	٣٨٤	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة ذات خبرة أكثر من ١٠ سنوات، وحوالي ربع العينة (٢٧,٢٨٪) مدة الخبرة لديهم أقل من ٥ سنوات. وهذا يؤكد على أن مفردات العينة لديها الخبرة العملية والقدرة على الحكم على أهمية وضرورة إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية.

٥ - قياس الثبات والصدق لفروض الدراسة:

يمكن قياس الثبات والصدق لفروض الدراسة الميدانية باستخدام معامل ألفا كرونباخ من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٤) يوضح

معاملات الثبات والصدق لفروض الدراسة "اختبار ألفا كرونباخ"

معامل الصدق	معامل الثبات (ألفا)	الفرض
٠.٩٣٥٣	٠.٨٧٤٧	الأول
٠.٩٥١٩	٠.٩٠٦١	الثاني
٠.٩١٥	٠.٨٣٧٢	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات والصدق تقترب من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن التناسق الداخلي للأسئلة المتعلقة بكل فرض يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات الدراسة في الجزء الثاني من الاستبانة والجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه المتغيرات:

الجدول (٥) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (حماية

البيئة)

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
١١	متوسطة	.672	٣.٦٦	تقوم الشركة بالإفصاح عن مكافآت وحوافز العاملين المتميزين بالأنشطة البيئية	١
٦	مرتفعة	.735	3.82	تفصح الشركة عن التكاليف التي تدفعها لمعالجة المخلفات والعوادم وما	٢

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
				يتعلق بحماية التنوع البيئي	
٧	مرتفعة	.613	3.75	تفصح الشركة عن تكاليف مشاركتها في برامج حماية البيئة	٣
٨	متوسطة	.672	3.69	تقوم الشركة بالإفصاح عن مبادراتها في معالجة التلوث البيئي الناجم عن ممارسة أعمالها الإنتاجية	٤
٤	مرتفعة	.613	3.85	تبذل الشركة جهوداً من شأنها تقليل استهلاك الطاقة	٥
١	مرتفعة	.760	4.26	تقوم الشركة بالاحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية	٦
٣	مرتفعة	.735	4.14	لدى الشركة سياسات واضحة لترشيد استخدام المياه	٧
٥	مرتفعة	.663	3.84	تحرص الشركة على تقليل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به	٨
٢	مرتفعة	.616	4.15	تربط الشركة الأداء البيئي برسالتها	٩
٩	متوسطة	.617	3.68	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف الآلات المستخدمة للحد من التلوث البيئي	١٠
10	متوسطة	.705	3.67	توجد بالشركة مدونات أخلاقية	١١

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	خاصة بالبيئة				
١٢	تفصح الشركة عن تكاليف نشر تقارير بيئية دورية	3.64	.760	متوسطة	١٢
١٣	تحرص الشركة على الإفصاح عن تكاليف تجميل المنطقة المحيطة وتشجيرها للحفاظ على البيئة	3.60	.735	متوسطة	١٣
	حماية البيئة	٣,٩٤	.٥١٠	مرتفعة	

يوضح الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المخصصة في الاستبانة. وقد تم معالجة هذا المتغير من خلال ثلاثة عشرة عبارات حققت وسطا حسابيا عاما (٣.٩٤) بانحراف معياري عام (٠.٥١٠). وبما أن المتوسط الحسابي العام أكبر من (٣) فيمكن القول بأن مستوى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة كانت بدرجة مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن الشركات تقوم بالاحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (٤.٢٦) وبانحراف معياري (٠.٦١٣)، تلاها أن الشركة تربط الأداء البيئي برسالتها بوسط حسابي (٤.١٥) وبانحراف معياري (٠.٦٦٣). ثم جاء بالمرتبة الثالثة أن لدى الشركة سياسات

واضحة لترشيد استخدام المياه، حيث حققت وسطا حسابيا (٤.١٤) وبانحراف معياري (٠.٧٦٠)، وبعدها جاء أن الشركة تبذل جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (٣.٨٥) وبانحراف معياري (٠.٦٧٢). وفي المرتبة الخامسة جاء أن الشركة تحرص على تقليل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به بمتوسط حسابي (3.84) وبانحراف معياري (٠.735)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

ويلاحظ أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. وان هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية والتي تشير إلى أن الشركات المساهمة السعودية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة.

الجدول (٦): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (أنظمة

وقوانين حماية البيئة)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١٤	تحرص الشركة على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل عمل تقديرات محاسبية معقولة لها	3.65	.801	متوسطة	١٠
١٥	الالتزام بالقوانين التي تفرض التزامات بالتعويض عن التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية	4.11	.719	مرتفعة	١

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
٦	مرتفعة	.792	٣.٧٧	تحرص الشركة على الإفصاح عن تكاليف تطبيق المقاييس التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالاستفادة من عمل الخبراء بالأمور البيئية	١٦
٣	عالية	.779	3.96	تفصح الشركة عن تكاليف التراخيص الاجتماعية التي تحدد شروط تشغيلها من وجهة نظر بيئية	١٧
٩	متوسطة	.824	3.68	تتفق عمليات الشركة مع القوانين والأنظمة الاجتماعية المطبقة حالياً	١٨
٧	مرتفعة	.789	3.76	تلتزم الشركة بالتكاليف الناشئة من متطلبات اجتماعية تشريعية أو تعاقدية	١٩
8	متوسطة	.785	3.69	تفصح الشركة عن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالرقابة على التلوث أو تخفيضه أو التخلص منه والإفصاح عن تكلفتها	٢٠
٥	متوسطة	.794	3.88	تفصح الشركة عن المخصصات المالية بموجب القوانين الاجتماعية	٢١

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	لا احتمالها مخالفة هذه الأنظمة				
٢٢	الالتزام بموجب القوانين بدفع تكاليف أية أضرار اجتماعية تحدث للمصادر الطبيعية أو للآخرين	3.99	.721	مرتفعة	٢
٢٣	الحرص على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة والصعبة	3.89	.730	مرتفعة	٤
	أنظمة وقوانين حماية البيئة العامة	٣,٨٣	.701	مرتفعة	

يوضح الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المخصصة لهذا المتغير في الاستبانة حول إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بتطبيق أنظمة وقوانين حماية البيئة. وقد تم معالجة هذا المتغير من خلال عشرة عبارات حققت وسطا حسابيا عاما (٣.٨٣) بانحراف معياري عام (٠.701). وبما أن المتوسط الحسابي العام أكبر من (٣) فيمكن القول بأن مستوى إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة كانت بدرجة مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن الشركة تقوم بالالتزام بالقوانين التي تفرض التزامات بالتعويض عن التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (٤.١١) وبانحراف معياري (٠.719)،

تلاها أن الشركة تلتزم بموجب القوانين بدفع تكاليف أية أضرار اجتماعية تحدث للمصادر الطبيعية أو للآخرين بوسط حسابي (3.99) وبانحراف معياري (٧٢١). ثم جاء بالمرتبة الثالثة أن الشركة تفصح عن تكاليف التراخيص الاجتماعية التي تحدد شروط تشغيلها من وجهة نظر بيئية، حيث حققت وسطا حسابيا (3.96) وبانحراف معياري (٧٧٩)، وبعدها جاء أن الشركة تحرص على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة والصعبة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (٧٣٠). وفي المرتبة الخامسة جاء أن الشركة تفصح عن المخصصات المالية بموجب القوانين الاجتماعية لاحتمالها مخالفة هذه الأنظمة بمتوسط حسابي (3.88) وبانحراف معياري (794)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

وهذه النتائج توضح أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. وان هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية والتي تشير إلى أن الشركات المساهمة السعودية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

وقد تم اختبار فرضيتي البحث باستخدام اختبار t. test والجدول التالي

(٧) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار الفرضيات:

الجدول (٧)

نتائج اختبار t. test للفرضية الأولى والثانية

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	المتغير
رفض العدمية	0.000	١.٦٧١	٤٥.٢٥	حماية البيئة
رفض العدمية	0.000	١.٦٧١	٣١.٣١	أنظمة وقوانين حماية البيئة

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٧) ما يلي :

١- أن قيمة t المحسوبة هي (٤٥.٢٥) وقيمتها الجدولية (١.٦٧١) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة Sig. المعنوية تساوي صفراً وهي ذات دلالة إحصائية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " الشركات المساهمة السعودية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة.

٢- أن قيمة t المحسوبة هي (٣١.٣١) وقيمتها الجدولية (١.٦٧١) وبمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة Sig. المعنوية تساوي صفراً وهي ذات دلالة إحصائية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية

البديلة التي تنص على " أن الشركات المساهمة السعودية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

مناقشة النتائج :

قام الباحثان بعرض لأهم النتائج مع مناقشتها :

١ - لم تتضمن مبادئ حوكمة الشركات ما يلزم الشركات بالتقرير والإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر في معظم الدول بيانات إفصاح اختياري وليس هناك إلزام بها، كما أن المشرع السعودي لم يحاول التدخل لتحديد شكل الإفصاح عن البيانات الاجتماعية في القوائم والتقارير التقليدية، وترك الحرية كاملة لإدارة الشركة لتحديد كمية المعلومات الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها ونوعيتها. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (عبدالمالك، المحارفي، ٢٠١٢) ودراسة (Qiu et al.,2016).

٢ - أن غالبية شركات المساهمة السعودية التي أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية كان إفصاحها في صورة وصفية، وتركزت مجالات الإفصاح عن الموارد البشرية، الجودة الشاملة، السلامة والبيئة والأمن الصناعي، والمجتمع.

٣ - أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المساهمة السعودية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة، وأن هذا الالتزام كان بدرجة مرتفعة، حيث بينت النتائج أن الشركات تقوم بالاحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية، وأنها تربط الأداء البيئي برسالتها وأن لديها سياسات واضحة لترشيد استخدام المياه، كما بينت النتائج أن الشركات تبذل جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة وهي حريصة على تقليل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به، وهذا يشير إلى رفض الفرضية

الأولى وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هذه الشركات تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (خشارمة، ٢٠٠٧)، دراسة الخيال ومفتي، (٢٠٠٣) ودراسة (محمد، ٢٠٠٩).

٤ - أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المساهمة السعودية تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة، وان هذا الالتزام كان بدرجة مرتفعة، حيث تبين أن الشركة تقوم بالالتزام بالقوانين التي تفرض التزامات بالتعويض عن التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية، وهي تلتزم بموجب القوانين بدفع تكاليف أية أضرار اجتماعية تحدث للمصادر الطبيعية أو للآخرين، كما تبين أن الشركة تفصح عن تكاليف التراخيص الاجتماعية التي تحدد شروط تشغيلها من وجهة نظر بيئية، وتحرص على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة والصعبة، فضلا عن أن الشركة تفصح عن المخصصات المالية بموجب القوانين الاجتماعية لاحتمالها مخالفة هذه الأنظمة، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الثانية وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هذه الشركات تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (محمد، ٢٠٠٩) ودراسة (جربوع، ٢٠٠٧).

التوصيات:

أولاً: استمرار الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ - إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن مكافآت وحوافز العاملين المتميزين بالأنشطة البيئية.

ب - الإفصاح عن المبادرات التي تقوم بها الشركات المساهمة السعودية المتعلقة في معالجة التلوث البيئي الناجم عن ممارسة أنشطتها وأعمالها الإنتاجية.

ج - ضرورة العمل على إيجاد وتفعيل مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة والالتزام بها من قبل الجميع.

د - قيام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن تكاليف نشر التقارير البيئية وبشكل دوري لمعرفة مدى التزامها بالحفاظ على البيئة وحمايتها وإطلاع المستخدمين على هذا الالتزام واتخاذ القرارات الصحيحة بناء على ذلك وبالتالي زيادة الرضا والقبول العام لطبيعة عمل هذه الشركات.

هـ - قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن تكاليف تجميل المنطقة المحيطة وتشجيرها للحفاظ على البيئة

و - قيام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن تكاليف الآلات المستخدمة في الحد من التلوث البيئي.

ز - الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها الشركات المساهمة السعودية لمعالجة المخلفات والعوادم وكل ما يتعلق بحماية التنوع البيئي.

ثانياً: استمرار الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ - إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن الأنظمة والقوانين التشريعية المتعلقة بالرقابة على التلوث أو تخفيضه أو التخلص منه والإفصاح عن تكلفتها، مع وضع مخصصات مالية محددة للأمور الاجتماعية الطارئة.

ب - التأكيد على الشركات المساهمة السعودية بضرورة الإفصاح عن تكاليف تطبيق المقاييس التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالاستفادة من عمل الخبراء بالأمور البيئية.

ج - إفصاح الشركات المساهمة السعودية عن التكاليف التي تدفعها مقابل عمل تقديرات محاسبية معقولة لها، والتأكد من مواكبتها للأنظمة المحاسبية الحديثة التي تستطيع تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة وعمل تقديرات معقولة لها.

د - التزام الشركات المساهمة السعودية بالتكاليف الناشئة من المتطلبات الاجتماعية والتشريعية أو التعاقدية.

هـ - ضرورة اتفاق عمليات الشركات المساهمة السعودية مع الاهتمامات التي تفرضها القوانين والأنظمة الاجتماعية المطبقة محلياً وعالمياً.

دراسات مستقبلية مقترحة:

١ - نموذج - أو إطار - مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات إدارة الأرباح.

- ٢ - نموذج مقترح لتحديد العلاقة بين أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لها - دراسة تطبيقية.
- ٣ - المسؤولية الاجتماعية للشركات وانعكاساتها على أسعار الأسهم.
- ٤ - مدى التزام البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ٥ - دور ومسئولية المراجع الخارجي في التقرير عن مؤشرات الأداء الاجتماعي للشركات - دراسة اختبارية.
- ٦ - المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وانعكاساتها على تكلفة رأس المال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. بدوي، هبة الله عبد الله عبد السلام، (٢٠١٧)، " أثر هيكل المليكة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة المحاسبية والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، كلية التجارة جامعة بني سويف، المجلد الخامس، العدد الثاني، مايو، ص ص ١٧١ - ٢٠٦.
٢. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٧)، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/ فلسطين)، **مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)**، المجلد (١٥)، العدد الأول.
٣. جماعي، أم كلثوم، وعبد العزيز، سمير (٢٠١٢)، **الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ١٤ - ١٥ فيفري.
٤. خشارمة، حسين علي (٢٠٠٧)، تحليل مستوى الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (١١)، العدد الثاني.
٥. الخيال، توفيق عبد المحسن، مفتي، محمد حسن علي (٢٠٠٣)، أهمية الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في

المملكة العربية السعودية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة بكلية التجارة،
جامعة عين شمس، السنة السابعة، العدد الثاني.

٦. الشويمان، نزار بن صالح (٢٠١٢)، تطوير النظام المحاسبي بما يعكس
المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، **مجلة
البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (٣٤)، العدد
الثاني، يوليو.

٧. عبد الله، محمد إسماعيل (٢٠١٠)، تحليل لأساليب القياس
والإفصاح عن مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر والدور المتوقع
للجهاز المركزي للمحاسبات، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية
التجارة، جامعة بنها، السنة (٣٠)، العدد الثاني، مجلد أول.

٨. عبد المتعال، هبة عبد المتعال أحمد، (٢٠١٢)، "دراسة الأثر
التفاعلي لآليات الحوكمة والإفصاح الاختياري عن ممارسات الحوكمة
والمسؤولية الاجتماعية والقضايا البيئية على قيمة الشركة"، **مجلة المحاسبة
المصرية**، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد الثالث، ص ص ٧٩٩ - ٨٤٣.

٩. عبد الملك، أحمد رجب، المحارفي، عبد الرحمن أحمد (٢٠١٢)،
نحو معيار محاسبي لتنظيم نشر التقارير الاجتماعية للشركات في السوق
السعودي (مدخل المسؤولية الاجتماعية)، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة
بكلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (١٦)، العدد الأول، ابريل.

١٠. لطفي، أمين السيد أحمد (٢٠١١)، المحاسبة والمراجعة عن التنمية
المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

١١. محسن، طاهر، والغالبي، منصور، والعامري، صالح مهدي محسن (٢٠٠٦)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، الأردن.
١٢. محمد، ياسر أحمد السيد (٢٠٠٩)، دراسة مدى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني.

١٣. المحمودي، نور الدين عبد الله (٢٠٠٧)، *نحو نظرية المحاسبة البيئية والاجتماعية*، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس.
١٤. هيئة السوق المالية السعودية، نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، الرياض، المملكة العربية السعودية. متوفر على الموقع الإلكتروني www.cma.org.sa

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Arash, S., & Z. Mohamed, (2007) "Corporate Governance as A Critical Element for Driving Excellent in Corporate Social Responsibility", **International Journal for Quality & Reliability Management**, vol. 24, No. 7, pp:753-770.
2. Archie, Carroll, (1999), "The Pyramid of Corporate Social Responsibility toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", **Business-Horizons**, July- August, vol.34, Issue 4, pp:39-48.
3. Benlemlih, M., and I., Potin. (2017). "Corporate Social responsibility and firm financial risk reduction: on the moderating role of the legal environment". **Journal of Business Finance and Accounting**. 44(7-8):1137-1166.

4. Cheng,C., and F.Kung.(2016)." The effects of mandatory corporate social responsibility policy on accounting conservatism". *Review of Accounting and Finance*. 15(1):2-20.
5. De Klerk,M., c.,Villiers,C.Staden,(2015)."The influence of corporate social responsibility disclosure on share prices Evidence from the United Kingdom". *Pacific Accounting Review*. 27(2):208-228.
6. Elasrag, Hussein (2011), "Corporate Social Responsibility: Challenges and Prospects for Development in Arab Countries", Munich personal Repec Archive. Available at: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/32380/>
7. Gray, Rob, (2002), "The Social Accounting project and Accounting Organizations and Society, Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism over Critique?", *Accounting Organizations and Society*, vol. 27, Issue 7, PP. 293- 331.
8. Khan, M. H., A.K. Halabi and M. Samy, (2009), Corporate Social Responsibility (CSR) Reporting: A study of Selected Banking Companies in Bangladesh", *Social Responsibility Journal*, vol. 5, No.3, pp:344-357.
9. Kyaw,K.,M.,Olugbode and B.Petracci.(2017)."The Role of the Institutional Framework in the Relationship between Earnings Management and Corporate Social Performance". *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*.24:543-554.
10. Li,Y.;M.,Gong; X,Zhang and L.,Koh.(2017)."The impact of environmental, social and governance disclosure on firm value: The role of CEO power". *The British Accounting Review*.(3):1-16.

11. Lies, B., E. Patricia, V. L. Luc, D. M., Lieven and C. Johan (2011), "Corporate Social Responsibility Reporting: A Comprehensive picture?", **Accounting Forum**, vol. 35, pp:187-204.
12. Manuel, C.B., & L.R. Lucia, (2008), "Social Responsibility Disclosure: A Study of Proxies for the Public Visibility of Portuguese Banks", **The British Accounting Review**, vol. 40, Issue 2, June, pp:161-181.
13. Miras-Rodriguez M, Carrasco-Gallego A, Escobar-Perez B. (2015). "Are socially responsible behaviors paid off equally? A cross-cultural analysis". *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*. 22: 237–256.
14. Megumi Suto and Hitoshi Takehara, "Corporate Social Responsibility and the Cost of Capital: Evidence from Japanese Firms", Asian Finance Association (AsianFA) 2016 Conference, 27 Jan., 2016, Pp 1-23.
15. Mohd Waliuddin Mohd Razali et. al, "Corporate social responsibility disclosure and cost of equity capital in industrial product industry", *Journal of Humanities, Language, Culture and Business (HLCB)*, Vol. 1, No. 2, 2017, Pp168-180
16. Moir, Lance, (2001), "What do we Mean by Corporate Social Responsibility?", **Corporate Governance**, vol. 1, ISS. 2.
17. Owen, David, (2005), "CSR after Enron: A role for Academic Accounting Profession?", **European Accounting Review**, vol. 14, No.2.
18. Peter, K., V.D. Ton, W.M. Richard and B. Alan, (2001), "A corporate Social Responsibility Audit within A Quality Management Framework", **Journal of Business Ethics**, vol. 31.

19. Qiu, Y., A., Shaukat and R. Tharyan. (2016). "Environmental and Social disclosures: Link with corporate financial performance". *The British Accounting Review*. 48:102-116.

20. Riham, R., D. Robert, and W. Anne, (2008), "Corporate Social and Environmental Reporting: A Survey of Disclosure Practices in Egypt", **Social Responsibility Journal**, vol. 4, No. 3.

21. Sangeetha, K., & S. Pria, (2011), "Factors Influencing CSR Initiatives of the Banks in Oman: A Study based on Stakeholders' Perspective", **Journal of Management Research**, vol.3, No.2.

* * *

Mutawaqqa` Li-Al-Jihāz Al-Markazi Li-Al-MuHāsabāt. Majallat Al-Dirāsāt Wa Al-BuHūth Al-Tijāryyah, 1(2).

Abdul-Muta`āl, H. (2012). Dirāsat Al-Athar Al-Tafā`uli Li-Ālyyāt Al-Hawkamah Wa Al-IfsāH Al-Ikhtyārī `An Mumārasāt Al-Hawkamah Wa Al-Mas'ūlyyah Al-Ijtimā`yyah Wa Al-Qadāyā Al-Bī'yyah `Alā Qīmat Al-Sharikah. Majallat Al-MuHāsabah Al-MiSryyah, 3, 799-843.

Abdul-Malik, A. & Al-MaHārifi, A. (2012). NaHwa Mi`yār MuHāsabi Li-Tanzhīm Nashr Al-Taqrār Al-Ijtimā`yyah Li-Al-Sharikāt Fi Al-Sūq Al-Su`ūdi: Mudkhal Al-Mas'ūlyyah Al-Ijtimā`yyah. Majallat Al-Fikr Al-MuHāsabi, 1.

Lutfi, A. (2011). Al-MuHāsabah Wa Al-Murāja`ah `An Al-Tanmyah Al-Mustadāmah (1st ed.). Alexandria: Al-Dār Al-Jami`yyah.

MuHsin, T., Al-Ghālībi, M., & Al-`Āmiri, S. (2006). Al-Mas'ūlyyah Al-Ijtimā`yyah Wa Akhlāqyyāt Al-A`māl. Jordan: Dār Wā'il.

MuHammad, Y. (2009). Dirāsat Madā Ahammyat Al-MuHāsabah `An Al-Mas'ūlyyah Al-Ijtimā`yyah Wa Al-Bī'yyah Li-Da`m Hawkamat Al-Sarikāt Bi-Al-TaTbīq `Alā Al-Sharikāt Al-Su`ūdyah. Al-Majallah Al-`Ilmyyah Li-Al-Tijārah Wa Al-Tamwīl, 1(2).

Al-MaHmūdi, N. (2007). NaHwa Nazharyyat Al-MuHāsabah Al-Bī'yyah Wa Al-Ijtimā`yyah. Tripoli: Al-Dār Al-Akādīmyyah Li-Al-Tibā`ah Wa Al-Nashr.

Saudi Capital Market Authority. (n.d.). *Capital Market Law*.

Retrieved from: www.cma.org.sa

* * *

List of References:

First: Arabic References

Badawi, H. (2017). Athar Haykal Al-Malīkah Wa Mustawa Al-IfSāH `An Al-Mas`ūlyyah Al-Ijtimā`yyah `Alā `imat Al-Sharikah Dirāsah TaTbī`yyah `Alā Al-Sharikāt Al-Muqayyadah Bi-Al-Borsah Al-MiSryyah. Majallat Al-MuHāsabyah Wa Al-Murāja`ah Li-IttiHād Al-Jāmi`āt Al-`Arabyyah, 2, 171-206.

Jarbū`, Y. (2007). Madā TaTbīq Al-Qiyās Wa Al-IfSāH Fi Al-MuHāsabah `An Al-Mas`ūlyyah Al-Ijtimā`yyah Bi-Al-Qawā'im Al-Mālyyah Fi Al-Sharikāt Bi-QiTā` Gaza: Dirāsah Istikshāfiyyah Li-ĀRā' Al-Mudīrīn Al-Malyyīn Wa Ru'asā' Aqsām Al-MuHāsabah Fi Al-Sharikāt Al-Sinā`yyah Al-Musāhimah Al-`Āmmah Fi QiTā` Gaza/Palestine. Majallat Al-Jāmi`ah Al-Islāmyyah, 15(1).

Jamā`I, U. & Addul-Azīz, S. (2012). Al-Rakā'iz Al-Asāsyah Li-NajāH Al-Mas`ūlyyah Al-Ijtimā`yyah Fi Munazhamāt Al-A`māl. The 3rd Forum Hawla Munazhamat Al-A`māl Wa Al-Mas`ūlyyah Al-Ijtimā`yyah. Algeria: University of Béchar.

Khashārmah, H. (2007). TaHlīl Mustawa Al-IfSāH `An MuHāsabat Al-Mas`ūlyyah Al-Ijtimā`yyah Fi Al-Sharikāt Al-Sinā`yyah Al-Musāhimah Al-`Āmmah Al-Urdunyyah: Dirāsah TaHlīlyyah. Al-Majallah Al-MiSryyah Li-Al-Dirāsāt Al-Tijāryyah, 11(2).

Al-Khayāl, T. & Mufti, M. (2003). Ahammyyat Al-IfSāH `An Al-Mas`ūlyyah Al-Bī`yyah Wa Al-Ijtimā`yyah Fo Al-Taqārīr Al-Mālyyah Al-Manshūrah Fi Al-Mamlakah Al-Arabyyah Al-Su`ūdyah. Majallat Al-Fikr Al-MuHāsabi, 2.

Al-Shwaymān, N. (2012). TaTwīr Al-Nizhām Al-MuHāsabi Bima Ya`kis Al-Mas`ūlyyah Al-Ijtimā`yyah Li-Al-Sharikāt Al-Musāhimah Fi Al-Mamlakah Al-`Arabyyah Al-Su`ūdyah. Majallat Al-BuHūth Al-Tijāryyah, 34(2).

Abdullah, M. I. (2010). Tahlīl Li-Asālīb Al-Qiyās Wa Al-IfSāH `An Mu'shir Al-Mas`ūlyyah Al-Ijtimā`yyah L- Al-Sharikāt Fi MiSr Wa Al-Dawr Al-

The Extent of social Responsibility Disclosure
In Saudi Corporate Financial Reports: A Field Study

Dr. Ahmed H. M. Abdulhalim

Dr. Adel H. Al-Nusairat

Department of Administration

College of Shari'a and Islamic Studies in Al-Ahsa

Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

This paper aims at identifying the extent of disclosure of Saudi corporations concerning their social responsibility in their financial reports. The population of the study consists of all Saudi corporate companies, totaling (170), and the sample of the study includes (384) respondents (accountants, financial auditors, financial analysts) in the financial departments in these companies.

The most significant results of the study show that Saudi corporations have high level disclose of their social responsibilities in their financial reports with regard to the protection of the environment. It also revealed that they have high level of disclosure of social responsibilities in their financial reports with regard to the bylaws and laws of protection of the environment.

In light of the above results, the researchers propose some recommendations, the most important of which are: it is necessary for Saudi corporations to disclose the rewards and incentives of employees highly distinguished in pro-environment activities, to disclose the bylaws and legislative regulations related to pollution control, reduction or disposal showing their cost, and to assign specific financial allocations for emergency social matters.

Keywords: Accounting Disclosure, Social Responsibility, Saudi Corporations, environmental pollution.